

## أزمات التنمية السياسية وانعكاسها على الحكم الرشيد

أ . محسن رمضان جابر

قسم العلوم السياسية . كلية الاقتصاد والتجارة . الجامعة الأسمرية

[mu.jaber@asmarya.edu.ly](mailto:mu.jaber@asmarya.edu.ly)

د . مفتاح الحسوني الجمل

قسم العلوم السياسية . كلية الاقتصاد والتجارة . جامعة المرقب

[Muftahhassn@yahoo.com](mailto:Muftahhassn@yahoo.com)

## المستخلص

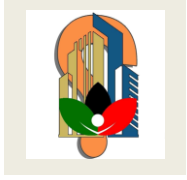
يتناول البحث دراسة تأثير أزمات التنمية السياسية على الحكم الرشيد، من خلال دراستها والتعريف بها من الناحية النظرية، حيث تم دراسة مفهوم التنمية السياسية والمقومات التي تركز عليها، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيها، كذلك تم تناول مفهوم الحكم الرشيد وأهم المقومات التي نحتاجها لكي يتأسس على قواعد صحيحة، وتناولت الدراسة أيضا أهم الازمات السياسية التنموية في ليبيا، فالأوضاع الراهنة تعطي ملامح الدولة الهشة الفاشلة التي تعاني غياب شبه كامل للمؤسسات وغياب السيادة، وتعاني أزمات سياسية متعددة كأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة الهوية، وأزمة بناء الدولة، وأزمة التوزيع والتغلغل، وأزمة التنظيم السياسي والدستوري، فجملة هذه الازمات تفسر مظاهر الانحراف في تطبيق أسس الحكم الرشيد في ليبيا، وتعد معوقا رئيسيا لبناء نظام سياسي قائم على أسس ديمقراطية.

## المقدمة

تعتبر أزمات التنمية السياسية عائق حقيقي أمام أي مجتمع يسعى إلى بناء دولة حديثة قائمة على أسس الحكم الرشيد ، وهذه الازمات مرتبطة بالمجتمع والنظام الحاكم وكل عناصر النظام السياسي ، فقد تم تناول هذا الموضوع من طرف العديد من المفكرين والمختصين وتم طرح العديد من النظريات التي تناولت التنمية السياسية وازماتها خصوصا في المجتمعات التي تعاني من سمات التخلف السياسي ، وتعاني من أزمات تنموية سياسية فشل المجتمع بكل مكوناته في وضع حلول لها .

بعد الثورة في ليبيا عام 2011 م التي جاءت منادية بسقوط النظام السياسي وبناء نظام سياسي ديمقراطي تحكمه مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية ، تفكك النظام السياسي بسقوط القذافي ، وانتهت بانتهاه مظاهر الدولة ، وتم الدخول في مرحلة انتقالية لإعادة بناء الدولة ووضع أسس نظام سياسي جديد قائم على مقومات الحكم الرشيد ومبادئ الديمقراطية كما كان يطمح الشعب الليبي في مطالبه خلال الايام الأولى للثورة ، ولكن برزت تحديات أطالت من عمر المرحلة الانتقالية ، وزادت من حدة الانقسامات والخلافات والفوضى السياسية





والصراعات المسلحة ، مما يفرض البحث في الاسباب التي أدت إلى الوضع المتأزم طيلة هذه الفترات التي أصبحت عبارة عن مراحل انتقالية لم تكتمل وتصل الى تحقيق ما يصبو اليه الشعب. وعند التعمق في ملاحظة الأوضاع الراهنة والبحث عن مدخل لدراستها ، فاقرب ما يمكن التطرق اليه هو ما عرف في ادبيات علم السياسية بأزمات التنمية السياسية وكيف يمكن أن تكون سببا في ترسيخ التخلف السياسي في ظل دولة فاشلة وهشة .

عليه يتناول البحث دراسة أثر أزمات التنمية السياسية على عملية بناء الحكم الرشيد في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011 م حتى عام 2019 م ، وان كانت عملية تحديد فترة زمنية فيه نوع من التعسف ، وذلك لان لهذه الازمات امتدادات خلال الفترة الزمنية السابقة قد تصل لما قبل الاستقلال . لذلك سنجد ضرورة الى الإشارة الى هذه الارتباطات عند الحاجة اليها في الدراسة والتحليل .

#### إشكالية الدراسة :

تتعلق مشكلة الدراسة من طرح تساؤل رئيسي وهو ( ما هي آثار أزمات التنمية السياسية على بناء الحكم الرشيد في ليبيا ) . ومن خلال التساؤل الرئيسي نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي :

- ما هو واقع أزمات التنمية السياسية التي يعاني منها المجتمع الليبي بعد ثورة 17 فبراير .
- ما هي آثار أزمات التنمية السياسية في المجتمع الليبي على عملية بناء الحكم الرشيد .

**الفرضية :** يعبر الواقع المتأزم للمجتمع الليبي بعد 2011 م عن بروز أزمات التنمية السياسية ، وانعكاسها بشكل سلبي على عملية بناء نظام سياسي قائم على أسس الحكم الرشيد .

#### أهمية الدراسة :

1. الواقع الذي يعيشه المجتمع الليبي بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية هي التي تعطي أهمية لدراسة هذا الموضوع .

2. دراسة هذا الموضوع تكشف عن حقيقة الصراع والتحديات الذي يعيشها المجتمع الليبي بكل ابعاده .

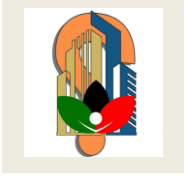
**أهداف الدراسة :** تهدف الدراسة الى تحقيق الآتي :

1. توضيح مفهوم وأزمات التنمية السياسية ، ومفهوم الحكم الرشيد .
2. توضيح وتحليل واقع أزمات التنمية السياسية في ليبيا .
3. دراسة واقع الحكم الرشيد في وتأثير أزمات التنمية السياسية على تطبيقه في ليبيا . .

**منهج البحث :** سعيا للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من الفرضية سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع ازمات التنمية السياسية واثرها على تطبيق الحكم الرشيد في ليبيا .

#### 1. مفهوم التنمية السياسية :

يتناول هذا المحور من الدراسة التعريف بالتنمية السياسية من خلال عرض مجموعة من التعريفات لمجموعة من المختصين والباحثين في هذا الحقل من علم السياسية ، كذلك التطرق الى الاسس والمقومات التي ترتكز



عليها عملية التنمية السياسية ، إضافة الى العوامل التي تؤثر في عملية التنمية السياسية ، وازمات التنمية السياسية .

### 1.1. التعريف بمصطلح التنمية السياسية .

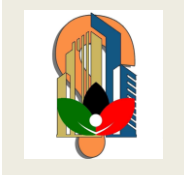
تعددت الاتجاهات الفكرية التي تناولت تعريف مصطلح التنمية السياسية ، وقد كان للباحث لوسيان باي سنة 1965 اجتهادات في تحليل مفهوم التنمية السياسية من خلال عرض مجموعة من التعريفات نلخصها في الآتي : فسر لوسيان باي التنمية السياسية بأنها هي عملية بناء الدولة القومية ، وبناء المؤسسات الديمقراطية على أسس شرعية في ممارسة الحكم من خلال التداول السلمي على السلطة . كذلك ربط لوسيان باي التنمية السياسية بدعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث التغيير المنتظم وتحقيق الاستقرار . ومن ناحية أخرى اعتبرها عملية ثقافية مرتبطة بتغيير الثقافة السياسية على مستوى الأفراد والمجتمع . إضافة الى ذلك عرف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي ، وهي التنمية الإدارية والقانونية ، وهي تحقيق المشاركة السياسية (عياش، 2007، ص ص 12-18) .

إن للتنمية السياسية مدلولات متعددة كلها تتحور حول تحقيق التغيير الاجتماعي في مختلف المجالات التي لها علاقة بتنمية الإنسان أهمها (نقرش، 2005، ص 513) :

- مدلول قانوني : ويتمثل المدلول القانوني للتنمية السياسية حول سيادة القانون والتمتع بحميته والمساواة في تطبيقه على المواطنين ، ووجود دستور فاعل ينظم الحياة السياسية والسلطات العامة ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم .
  - مدلول اقتصادي سياسي : ويتمثل المدلول الاقتصادي والسياسي للتنمية السياسية في العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوفير سبل العيش الكريم والرفع من مستوى جودة الحياة من خلال الخدمات المختلفة التي تقدم للمواطنين .
  - مدلول إداري: يتمثل المدلول الإداري للتنمية السياسية في القدرة على أداء الأدوار والوظائف بطريقة رشيدة وبكفاءة عالية في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
  - مدلول اجتماعي سياسي: يتمثل بوجود مجتمع سياسي ذي ثقافة سياسية قائمة على دور فاعل للمواطنين ، يقبل الامتيازات ويتحمل المسؤوليات التي يتضمنها نظام سياسي ديمقراطي شرعي قائم على احترام الدستور والقانون، ومبدأ تداول السلطة ومبدأ تكافؤ الفرص والأداء السياسي المتميز داخليا وخارجيا.
- وعرف صموئيل هنتغتون التنمية السياسية بأنها العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة والتباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية وزيادة المشاركة السياسية ، وهنا ركز هنتغتون على عقلنة السلطة من خلال تحقيق التداول عليها ، والحد من الفساد داخليا وتحقيق مبدأ التخصص الوظيفي وعدم التداخل بين الأبنية والمؤسسات السياسية (حيزية، 2016/2017، ص 37).

وهنا نلاحظ أن التنمية السياسية هي نقيض التخلف السياسي الذي يشير إلى مجموعة من الخصائص العامة من أبرزها تدني مستوى المشاركة السياسية بمختلف أنواعها ، وضعف مستوى التكامل القومي وانقسام المجتمع





عرقيا واثنيا وقبليا ودينيا ولغويا ، وغياب العقلانية والموضوعية في عملية صنع القرار السياسي ، وانتشار ظاهرة الفساد السياسي ، وغياب التأثير الفاعل للرأي العام ، وانعدام الاستقرار السياسي (هيجوت، 2001، ص 238) . فظاهرة التخلف السياسي تمثل ظاهرة معقدة مركبة من العديد من الإشكاليات التي تمثل تحديات تواجه عملية التنمية السياسية . وهنا يمكن أن نعرف التنمية السياسية بأنها عملية بناء نظام سياسي قائم على أسس ومقومات الحكم الرشيد .

## 1.2. مقومات التنمية السياسية .

تتركز التنمية السياسية على مجموعة من المقومات الأساسية التي ترسخ قيام نظام سياسي ديمقراطي ونلخص أهم هذه المقومات في الآتي :

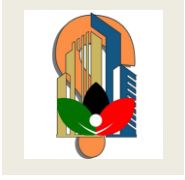
- أ- المشاركة السياسية : وهي " تلك الممارسات من الأنشطة السياسية التطوعية المختلفة ، والتي يتم اختيارها على أساس من الوعي السياسي للمساهمة في القرارات التي كفلها الدستور شريطة توفر المناخ السياسي لتحقيق هذه الأنشطة " (فؤاد، 1995، ص 24) أي أن يكون للمواطنين دور فاعل في الحياة السياسية من خلال التأثير في السياسة العامة وإدارة شؤون العامة ، واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني ، لتحقيق وتلبية مطالب المجتمع .
- ب- التعددية السياسية : وهي تعني مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها ، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي .
- ت- التداول السلمي على السلطة : وهي تعني احترام مبدأ السلمية في الصراع السياسي ، والابتعاد عن استخدام العنف والقوة .
- ث- المأسسة : وتتمحور حول بناء المؤسسات وتفعيل دورها في المجتمع ، واستقلالها عن شخص الرئيس او الحاكم .
- ج- حماية واحترام حقوق الإنسان .

## 1.2. العوامل المؤثرة في عملية التنمية السياسية

تحقيق التنمية السياسية يحتاج الى مجموعة العوامل تلعب دورا مهما في نجاحها هي (المجمعي، 2009، ص ص 139 - 140):

- أ. رغبة المجتمع في التقدم والتطور السياسي وتحقيق النهوض والتقدم بالواقع السياسي للمجتمع والدولة والنظام السياسي.
- ب. السعي والعمل على الشروع بعملية التنمية وتهيئة المستلزمات كافة وتهيئة النظام السياسي خصوصا والنظام الاجتماعي العام في تقبل ومن ثم تنفيذ عملية التنمية السياسية.





ت. وجود خطة شاملة يتم من خلالها تنفيذ هذه العملية ، تستوعب المطالب والطموحات السياسية العامة، وتحقق الأهداف السياسية للدولة، وتستغل الفرص والخيارات المتاحة كافة، وهذا ما لا تقوم به إلا السلطة العامة ممثلة بالخب التي تمسك بزمام هذه السلطة.

ث. وجود التعبئة الجماهيرية التي تعد من أهم عوامل نجاح واستمرارية التنمية السياسية، وتتجسد التعبئة الجماهيرية بفاعلية السلوك السياسي الذي تقوم قيادة المجتمع بتعزيزه وترسيخه وتنميته وتطويره، وإبقاءه محافظاً على النهج الملائم لخدمة أهداف المجتمع، ويتم ذلك من خلال الحفاظ على الالتحام والتعاون بين السلطة والجماهير لضمان فاعلية توجيه السلوك المجتمعي للأفراد والجماعات بما يحقق التنمية السياسية .

### 1.3. أزمات التنمية السياسية .

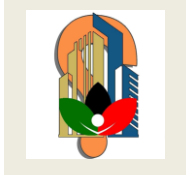
وفقا لنظرة لوسيان باي عن أزمات التنمية السياسية التي تتبلور وتبرز عند الانتقال نحو التحديث فإنها متنوعة وهي : أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج، أزمة التوزيع (حسين، 2014، ص88) ولمزيد من الإيضاح نتطرق الى التعريف بهذه الازمات كما يلي:

**1.3.1. أزمة الهوية :** وهي أن الولاء السياسي للفرد تتجاذبه الانتماءات القبلية و الجهوية والعرقية ، وتصبح الولاءات متعددة داخل المجتمع الواحد ، ويغيب الولاء السياسي الموحد اتجاه الدولة ، ويغيب مفهوم المواطنة القائم على الحقوق والواجبات من دون أي تمييز بين أبناء المجتمع (عياش، 2007، ص 27). ويعمق وجود هذه الأزمة من حدة الصراع الداخلي والحرب الأهلية والعنف الاجتماعي والسياسي والديني الذي يؤدي الى غياب الوحدة الوطنية للمجتمع (دبور، 2002/2001، ص 14) . فنزوع الولاءات الضيقة نحو القبيلة والمنطقة والجهة وتشتت المجتمع على أساس الانتماءات التقليدية يعد سببا فب ارتفاع وثيرة الصراع السياسي وفي بعض الأحيان الصراع المسلح . وللخروج من هذه الأزمة يجب أن تبادر الدولة إلى بناء الأمة التي يعرفها جابريل الموند بأنها " تلك العملية التي ينقل بها الأفراد ولائهم وارتباطهم من الجهات المحلية ليصبح هذا الولاء نحو السلطة المركزية ، المتمثلة بالنظام السياسي ، وترتبط أزمة بناء الأمة بالنظام الثقافي للمجتمع ، فالمشكلة في تحويل الولاء التقليدي المحلي الى ولاءات أخرى كالدين أو العرق أو الطبقة " (جيلالي، 2014/2013، ص 43) .

**1.3.2. أزمة الشرعية :** وهي عدم رضى المجتمع على السلطة الحاكمة ، وعدم الرضا على الاداء السياسي ، وغياب التداول السلمي على السلطة ، واحتكرها من قبل فئة معينة ، وغياب الأساليب الديمقراطية في إسنادها وتوليها . وهي تعد من أعمق الأزمات التي تشكل أزمة سياسية مركبة في المجتمعات ، فالشرعية بمعناها الواسع، هي القبول بالنظام السياسي من قبل مواطنيه واعتقادهم أن نظام الحكم القائم هو النظام الذي يخدم رغباتهم وطموحاتهم وآمالهم (دبور، 2002/2001، ص 15).

**1.3.3. أزمة المشاركة :** وهي عدم القدرة على احتواء الفاعلين الجدد في العملية السياسية ، بسبب عدم قدرة المؤسسات القائمة على التكيف ، وارتفاع مستوى المطالب بمختلف أنواعها ، وتزايد نمو الجماعات المصلحية بشكل سريع مما يفرض ضرورة إعادة صياغة شكل العلاقات السياسية (بادي، 2001، ص 65)، فالمشاركة





السياسية تفتح المجال للمواطنين من خلال وجود قنوات المشاركة للتأثير في صنع القرار السياسي والسياسة العامة ، ومدى استعداد المواطنين بدافع إرادتهم الحرة للمشاركة في العملية السياسية وتبرز هذه الأزمة عندما تبرز في المجتمع مكونات اجتماعية جديدة ، وتزداد درجة الوعي السياسي ومستوى الثقافة السياسية الديمقراطية ، وتشبث الفئات الحكم باحتكار السلطة السياسية ، وانسداد قنوات ووسائل المشاركة والتعبير مثل : الأحزاب السياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، ووسائل الإعلام الحرة (دبور ، 2002/2001، ص 16).

**1.3.4. أزمة الاندماج :** ويقصد به تحقيق عملية تفاعل سياسي متماسكة ومنتظمة وإدخال كل الوحدات والوظائف السياسية في إطار عملية سياسية واحدة فعالة ومنسجمة أي العمل على توزيع الأدوار والمسؤوليات والمهام والمصالح ووضع الضوابط القانونية التي ترسخ ذلك ، مع إمكانية التقاضي حول الاختلافات التي يمكن أن تنشأ بينهما ، ثم إيجاد القنوات اللازمة للاتصال بين الأجهزة التي أوكلت إليها مهمة القيام بهذه الوظائف ، مع ضرورة التوفيق بين أجهزة الدولة والتأكد من تكيفها مع الإطار السياسي السائد في المجتمع .

**1.3.5. أزمة التوزيع :** وتعني عدم وجود عدالة في توزيع ثروة المجتمع ، وغياب المساواة ، واتساع الفجوة الطبقة ، وانتشار الحرمان الاقتصادي والعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تكون سببا في انتشار العنف بشكل يهدد الدولة (عياش، 2007، ص 29).

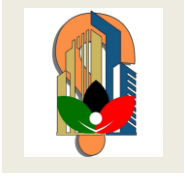
**1.3.6. أزمة التغلغل:** وهي مدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطاته إلى كافة أطراف المجتمع، وقدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الإقليم (عبدالمطلب، 1981، ص 57 - 58).

وصنف جبرائيل الموند أزمات التنمية السياسية إلى أربعة أزمات وهي (دبور ، 2002/2001، ص ص 13-14):

1. أزمة بناء الدولة: وتشير إلى وجود تهديد خطير من داخل المجتمع أو خارجه يهدد بقاء المجتمع برمته والنظام السياسي.
2. أزمة بناء الأمة: ويقصد بها عملية تحول الولاءات الضيقة إلى الولاء للنظام السياسي ككل.
3. أزمة المشاركة: وتشير إلى المطالبة المتزايدة بالإسهام في صنع القرار السياسي من قبل شرائح وجماعات مختلفة داخل المجتمع.
4. أزمة التوزيع: وتشير إلى تدخلات النظام السياسي للتأثير على توزيع الموارد أو القيم بين فئات المجتمع المختلفة.

وأضاف الدكتور (احمد وهبان) إلى هذه الازمات أزماتي : الاستقرار السياسي ، والتنظيم السياسي ، فالأولى تشير إلى انعدام الاستقرار وشيوع الاضطرابات وكثرة الانقلابات العسكرية ، وغياب ثقافة التداول السلمي على السلطة وفقا لضوابط دستورية ، والثانية فهي أزمة تنظيم سلطة تفنقر إلى وجود دستور ينظم عملية إسناد السلطة وممارستها وتداولها ، إضافة إلى احتكار السلطة في هيئة واحدة وغياب مبدا الفصل بين السلطات العامة ، اختزال السلطة في شخص الحاكم (وهبان، 2000، ص 100).





أما طبيعة وشكل " العلاقة بين هذه الأزمات علاقة ترابطية، فكل منها قد تقود إلى الأخرى. ويلاحظ أن علاقة الشرعية بالمشاركة والهوية أكبر وأقوى من علاقتها بغيرهما " (دبور، 2002/2001، ص 17).

## 2. مفهوم الحكم الرشيد .

يتمحور الحكم الرشيد حول دراسة أسلوب الحكم المتمثل في الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات التي تتسم بالفعالية ، كحكم القانون ، ورشادة عملية صنع القرار، والمساءلة والمشاركة ، وحقوق الإنسان (فريد، 2014، ص 20). لذلك سنتناول في هذا المحاور التعريف بمصطلح الحكم الرشيد ، والمقومات التي يقوم عليها .

### 2.1. التعريف بمصطلح الحكم الرشيد

فمصطلح الحكم الرشيد يهتم بالبعد والمحتوى الديمقراطي والشرعية وإشراك العديد من العناصر الفاعلة في عملية الحكم ، وصنع القرارات ورسم السياسات (كريم، 2004، ص 54) . وسنعرض في ما يأتي مجموعة من التعريفات لفهم المصطلح بشكل أكثر وضوح .

عرف الحكم الرشيد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : بأنه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات ، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحاولون حل خلافاتهم عن طريق الوساطة " (أمين، 2014، ص 25).

وتناولت الوكالة الكندية للتنمية الدولية دراسة الحكم الرشيد وعرفته على أنه " الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية" (الزهيري، 2010، ص 77) .

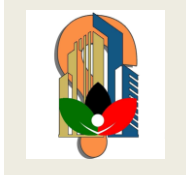
ويقصد بالحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويعمل على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولا سيما لأكثر فئات المجتمع فقرا وتهميشا (البابلي، 2018، ص 2).

وعرفت لجنة الحكم العالمي الحكم الرشيد بأنه : "مجموع الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون بين المصالح المتفق أو المختلف عليها من أجل الخير العام " (خلاف، 2009/2010، ص 24) .

وتناولت منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه الغاية من تكاتف جهود كل من الدولة ومكونات المجتمع ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد ، بمختلف الوسائل والطرق الرسمية وغير الرسمية ، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على ظاهرة الفساد أو الحد منها (فريد، 2014، ص 30-31).

وعرف الحكم الرشيد بأنه " التسيير العقلاني لأجهزة ومؤسسات الدولة ومختلف مواردها البشرية والمالية ، في إطار من التعاون والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في سبيل خدمة المصلحة العامة والتقدير باحترام





القانون ، دون الإخلال بالقواعد والشروط البيئية والذهنية المحلية ، مع الاستفادة من ايجابيات النماذج الخارجية التي لا تتعارض مع الخصوصيات المحلية " (فريد، 2014، ص ص 39-40).

وعرف الباحث نادر فرجاني الحكم الرشيد على أنه نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً تربط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط ، يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع (حيزية، 2016/2017، ص 13).

وعرف الأمين السابق للأمم المتحدة السيد " كوفي عنان" الحكم الرشيد بأنه " ضمان احترام حقوق الإنسان وحكم القانون ، وتعزيز الديمقراطية ، والشفافية والقدرة في مجال الإدارة العامة ، فالحكم الرشيد هو مصطلح يرمز إلى فعل نقلة نوعية لدور الحكومات تجاه الحقوق والكفاءة في الإدارة والشفافية في الحكم بما يخدم المواطنين في نهاية المطاف (أمين، 2014، ص 10) .

وفي تعريف اخر للحكم الرشيد أكثر شمولية هو " الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد ، وتسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم للوصول بالسياسات والخدمات إلى أعلى مستوى من الفعالية والجودة يتحقق من خلالها رضی المواطنين" (حيزية، 2016/2017، ص ص 13-14) . ما نخلص اليه من عرض التعريفات السابقة أن الحكم الرشيد هو العمل على تحقيق حياة مستقرة وكريمة وعادلة لكل أبناء المجتمع في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

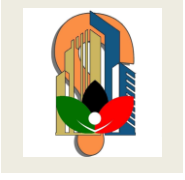
## 2.2 مقومات الحكم الرشيد :

لكي يقوم النظام السياسي على اسس الحكم الرشيد لابد أن يتأسس على مجموعة من الركائز والمقومات وقد حددت الامم المتحدة هذه المقومات وهي كما يلي (البابلي، 2018، ص 3):

1. حكم القانون وهو الاستناد في عملية الحكم الى الاطر القانونية والدستورية بشكل عادل بين كل افراد المجتمع .
2. الشفافية وهو فتح المجال لتدفق المعلومات والحصول عليها لتقهرها ومراقبتها .
3. المسؤولية وهي الحرص والالتزام من طرف الدولة لتقديم الخدمات المختلفة للمواطنين وتوفير لهم سبل الحياة الكريمة والرفع من مستوى الرفاهية .
4. بناء التوافق وهي عملية للتوفيق بين المصالح المختلفة ومراعاة الجميع من دون إقصاء .
5. المساواة وهي تحقيق العدالة بين مكونات المجتمع من دون تمييز او عنصرية .
6. الفعالية والكفاءة وهو استخدام افضل الوسائل الحديثة في الاستفادة من الموارد البشرية والمالية .
7. المسالة وهي خضوع الجميع من صناع قرار والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمساءلة القانون .
8. الرؤية الاستراتيجية وهي القدرة على امتلاك القادة والجمهور منظورا واسع للحكم الرشيد والتنمية الانسانية ومتطلباتها .







### 3. واقع أزمات التنمية السياسية في ليبيا .

يتناول هذا الجزء من الدراسة التعرض إلى دراسة أهم الازمات السياسية التنموية في ليبيا ، فالأوضاع الراهنة تعطي ملامح الدولة الهشة الفاشلة التي تعاني غياب شبه كامل للمؤسسات وغياب السيادة ، وتعاني أزمات سياسية متعددة نستعرضها كما يلي :

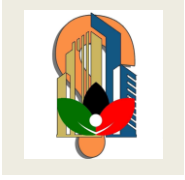
#### 3.1. أزمة الشرعية السياسية.

حكمت ليبيا اربعون عام ولم يكن في البلاد دستور حقيقي ينظم الحياة السياسية أو أحزاب سياسية تكون قنوات للمشاركة السياسية للمجتمع الليبي فالنظام السياسي في عهد القذافي كان عبارة عن نظام استبدادي اعتمد في بقائه على الشرعية الثورية ، وجملة من التحالفات القبلية على حساب وجود مؤسسات حقيقية في الدولة (حجال، 2019، ص 88) .

فوفقاً للقانون رقم 71 لعام 1972 ، والمادة 206 من قانون العقوبات، يمكن إصدار حكم الإعدام بشأن تشكيل مجموعات أو منظمات أو روابط على أسس أيديولوجية سياسية مخالفة لمبادئ ثورة عام 1969 أو الدعوى إلى إقامة مثل هذه المجموعات" (بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، 2012، ص 12) . وبهذا القانون منع تكوين قوى سياسية في المجتمع الليبي يكون لها دور في الحياة السياسية وتعبّر عن مطالبه ومدى رضاه وقبوله بما يقدمه النظام . إضافة إلى ذلك "فقد منح مرسوم الشرعية الثورية الصادر بتاريخ 9 مارس 1990 تعليمات القذافي قوة القانون، وجعلها ملزمة لكافة المؤسسات، بما فيها المؤتمر الشعبي العام والمؤتمر الشعبي الأساسي (بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، 2012، ص 12). فأصبحت سلطات القذافي مطلقة في حكم الشعب الليبي.

كان نتاج حكم القذافي دولة استبدادية مفروضة بالقوة ، مع تفويض صلاحيات إلى كيانات مستقلة -أحياناً متداخلة - يقودها عادة أحد أفراد الدائرة الداخلية. وبذلك انعدمت الخصائص الرسمية للتسلسل الهرمي الحكومي المرتبط بتركيبات الدولة الأكثر تقليدية (بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، 2012، ص 13) . فطبيعة النظام السياسي في عهد القذافي انتقت فيه أي شرعية دستورية إنما كانت قائمة على حكم الفرد والعائلة المطلق ، وبرزت أزمة الشرعية خلال المرحلة الانتقالية بعد 2011 بسبب الانقسام السياسي وغياب التوافق بين الاطراف السياسية المؤثرة ، ووجود سلطتين انتقاليتين ( المؤتمر الوطني العام والبرلمان ) تديران البلاد وتتنازعان الشرعية الداخلية والدولية (والي، 2017، ص 160) ، ثم حدوث انقسام بين أعضاء البرلمان نفسه فجزء من أعضائه يعقد جلساته في طبرق والجزء الاخر يعقد جلساته في طرابلس . " ولقد ادى تزايد مستويات الفساد المالي والإداري والسياسي واستمرار النخب الحاكمة في الاستفادة من مزايا المنصب السياسي ، دون أي اعتبار للظروف الاقتصادية الصعبة السائدة، إلى ارتفاع مستويات السخط الشعبي والإحساس بعدم شرعية السلطات الانتقالية وعدم الثقة فيها " (المغربي، بناء الدولة والتعايش السياسي والمحتمعي في ليبيا، 2016) . فالواقع السياسي الراهن يفتقد إلى وجود جهة لها الشرعية على كل ليبيا ، فحالة الصراع السياسي والمسلح بين الاطراف السياسية والعسكرية تعطي دلالات على غياب أسس شرعية اي سلطة قائمة لا من الناحية الدستورية ولا من ناحية الكفاءة والانجاز .





### 3.2. أزمة الهوية ( أزمة بناء الامة الليبية ) .

ينمحور موضوع الهوية حول خلق درجة عالية من الاندماج والوحدة الوطنية ، أي بناء الأمة ، وتشكيل هوية وطنية مشتركة تجمع كل أبناء الوطن من دون تمييز عنصري على أي أساس طائفي أو جهوي أو قبلي أو ديني ، والتأكيد على قيم المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات .

لقد برزت أزمة الهوية الوطنية الليبية منذ تأسيس الدولة الليبية المعاصرة عام 1951 ، فقد كان مفهوم الهوية الوطنية في الثقافة الليبية غائما ومشوش وتتنازعه تجاذبات ونزعات تقليدية مختلفة كالإقليمية والمناطقية والقبلية (المغربي، 2016).

فقد تأثرت الهوية الليبية بالولاءات والانتماءات المناطقية والجهوية والقبلية ( تحت الوطنية) وتأثرت بالقومية والإسلامية (فوق الوطنية) ، وبذلك فأزمة الهوية حاضرة منذ نشأة الدولة الليبية ، وترسخت في عهد القذافي الذي لم يهتم بمثل هذه القضايا الجوهرية في بناء الدولة الحديثة (المغربي، 2016) . فقد اعتمد القذافي في إدارة العملية السياسية على الولاءات القبلية ، وتغذيت الخلافات بين القبائل في بعض الأحيان ، واستحدث القذافي القيادات الشعبية الاجتماعية وهي مؤسسة تجمع زعماء القبائل في منظمة واحدة تحت سيطرة النظام ، وذلك لضمان السيطرة أكثر من خلال هذه القيادات (تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 يونيو 2011، ص ص 11-10) .

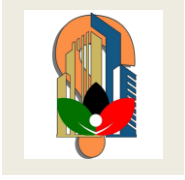
وبعد 17 فبراير عام 2011 كانت النزعة الجهوية والمناطقية والقبلية المتداخلة من أبرز ملامح المشهد السياسي ، فقد برز الخطاب الجهوي في شكل مطالب متنوعة أثرت على الواقع السياسي والاقتصادي والامني ، كمطالب الفيدراليين ومطالب الامازيغ بترسيم اللغة ، كذلك بروز النزعة المناطقية على صعيد المدن والقبائل (المركز الليبي للبحوث والتنمية، 2014، ص 8).

فالمجتمع الليبي تتجاذبه النزعات والولاءات القبلية والمناطقية والجهوية ، كذلك التعصب المذهبية الدينية ، وغياب هوية وطنية جامعة تتجاوز الانتماءات التقليدية الضيقة ، إضافة إلى غياب مفهوم المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات ، هذه الخصائص هي معضلة الهوية الوطنية للشعب الليبي و انعكست سلبا على العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية بعد عام 2011 م . و اتضح أثار هذه التجاذبات في حدة الصراع السياسي والمسلح .

### 3.3. أزمة المشاركة السياسية.

يشكل النظام السياسي في عهد القذافي نموذجا شادا في المنطقة بخصوصياته المؤسساتية و نهجه الايديولوجي ، . فانه يعاني من غياب أبسط مبادئ وأسس الديمقراطية ، فاحتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة بقيادة معمر القذافي جعل من خيار تكون نظام ديمقراطي بليبيا شبه مستحيل، حيث لا وجود لمجتمع مدني ولا احزاب سياسية ولا لانتخابات كوسيلة لإسناد السلطة ، و لا احترام لحقوق الأتسان و لا وجود لدستور ينظم الاختصاصات و يوزع السلطات، إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من اجل تحقيق التغيير و التحول الديمقراطي المطلوب ، فطبيعة النظام كان شمولية لم تفتح المجال





للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع وهذا ما انعكس على طبيعة الثقافة السياسية للمجتمع الليبي حتى بعد فبراير 2011 من حيث تدني مستوى المشاركة والسلبية (اداسر، لا يوجد ، ص 15).

وحتى باتساع قاعدة المشاركة السياسية في الحياة السياسية في أول تجربة انتخابية في تموز 2012 م ، فإن هذه الانتخابات مثلت مجالا للصراع المجتمعي التنافسي التقسيم الذي جعل ليبيا أكثر تشرذما من الناحية الاجتماعية واتضح مدى افتقار للمجتمع للوعي السياسي وللممارسة الديمقراطية والثقافة الديمقراطية فقد تأثر سلوك الناخبين بالكارزما والعنصرية القبلية والجهوية ، كما شهدت المساهمة في الحياة السياسية احباطا وعزوا من قبل المواطنين والنشطاء السياسيين وغابت الثقة بسبب الفشل في إدارة المرحلة الانتقالية وتحقيق الاستقرار (والي، 2017، ص 167).

وبالإضافة الى غياب دور فاعل لمشاركة المجتمع الليبي في الحياة السياسية ، نجد أن هناك أزمة في مشاركة ودور النخب السياسية الليبية " فتعد أغلب النخب السياسية الليبية نخب وهمية ومؤقتة كونها جاءت إلى السلطة في مرحلة زمنية مأزومة وحالة فوضى في المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا من الدكتاتورية إلى الديمقراطية ، وتميزت بعدم كفاءتها ، وعدم قدرتها على إدارة الصراع بصورة صحيحة .... أما البعض الآخر فهي مصطنعة بفعل وسائل الإعلام من خلال التركيز عليها بفعل التأزم السياسي والمجتمعي ، كما أن البعض يستند في صعوده إلى النخبة الحاكمة بفعل عوامل غير الكفاءة والقدرة ، وإنما بفعل عوامل القوة الاقتصادية أو الحزبية أو القبلية أو القوة العسكرية " (الشيخ، 2018، ص ص 39-40)

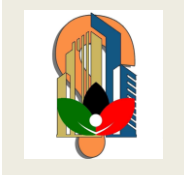
فأزمة النخب السياسية الليبية ليست حديثة فقد تعرضت إلى الاضطهاد وإفراغها من محتواها الوطني والسياسي وتهميش دورها " ووجه إليها القمع بشكل مباشر منذ مطلع عام 1969 ، فبعض تلك العناصر استطاعت الفرار إلى الخارج، والبعض الآخر مكث في السجون الليبية وبعضهم قتل ونكل به، أما البعض الآخر خرج من السجون أو عاد من الخارج في سن متأخرة بعد أن اضناه الزمن ولم يعد بإمكانهم فعل أي شيء، وجزء آخر رضي بالعمل مع النظام السابق وما تبقى أثر السكوت والصمت" (مهلهل، 2018، ص 314). واتضح تدني مستوى المسؤولية الاجتماعية والوطنية والخبرة السياسية لدى الكثير من النخب الليبية ، وعدم ارتقائهم الى مستوى العمل الوطني المطلوب في هذه المرحلة التي تتطلب تقديم المصلحة العليا للوطن عن أي مصلحة أخرى . وبرزت الملامح السلبية السياسية الليبية بعد أن انفتح لها المجال للمشاركة السياسية بعد 2011 م نستعرضها في النقاط التالية (الشيخ، 2018، ص ص 42 - 46):

#### أ- الانقسام والتشرذم فيما بينها .

فالنخب السياسية الليبية تعاني من غياب وضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيقي ، وضمف ايمانها بالقيم والمبادئ الديمقراطية ، وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية، وممارسة السلوك السياسي الإقصائي .

#### ب- انعدام الثقة السياسية .





فقدان ثقة المواطن بالنخب السياسية وفقدان الثقة بين النخب السياسية ذاتها ، بسبب خيبة أمل الناس في هذه النخب بإهمالها للمصالح الوطنية وتقديم مصالحها الضيقة ، الذي جعلها تعيش حالات صراع في ما بينها بسبب هذه المصالح ، واصبحت عائق أمام طموحات الشعب الليبي ومشروعه الوطني .

#### ت- غياب الرؤية السياسية .

تدني مستوى الكفاءة والخبرة السياسية لبعض النخب كان سببا في غياب أن يكون لها مشروع وطني يمثل رؤيتها السياسية التي تسعى لتحقيقها ، فلا نجد الا التركيز على نقاط الخلاف بل الاهتمام ما يخدم المصلحة الوطنية .

#### ث- افتقار بعض النخب السياسية للروح الوطنية .

الكثير من النخب السياسية الليبية تعاني من انعدام المسؤولية الوطنية ، ولا تمثل الا مصالحها القبلية والمناطقية الضيقة ، بل بعضها لها ارتباطات خارجية تضر بمصلحة الوطن .

إضافة على غياب الدور الحقيقي والمؤثر للأحزاب السياسية التي تكونت بعد عام 2011 م ، حيث منعت في عهد الحكم الملكي وعهد حكم القذافي مما كان سبب في أن هذه الأحزاب لم يكون لها الخبرة السياسية والتنظيمية الكافية لتكون قنوات للمشاركة السياسية للمجتمع الليبي وتعبير عن طموحه ومطالبه وتساهم في تجديد ثقافته السياسية بما يتماشى مع طبيعة المرحلة الراهنة .

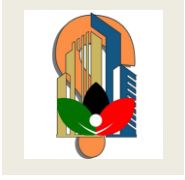
#### 3.4. أزمة بناء الدولة .

بعد سقوط القذافي في 2011 م انهارت مع سقوطه الدولة الشمولية التي كانت قائمة ، واصبح من أول المهام التي على الشعب الليبي إنجازها هو إعادة بناء الدولة ، وإلى تاريخ القيام بهذه الدراسة 2019 مازال يعيش صراعات اجتماعية وسياسية وثقافية تدخل في إطار التحديات التي واجهت بناء الدولة بعد ثورة فبراير 2011 م .

تعتبر التركيبة القبلية للمجتمع الليبي من أول التحديات التي كانت ومازال تمثل عائق سلبيا أمام بناء الدولة الليبية الجديدة ليس منذ قيام الثورة في فبراير 2011 م بل منذ إعلان الاستقلال في 1951 م ، فمازلت هذه المعضلة حاضرة لأنه لم يتم بناء الدولة على اسس سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ترسخ من أركانها وكيانها ، بل كانت مجرد سلطة سياسة مشخنة .

فالثقافة الأبوية المترسخة في المجتمع الليبي المتميز بتركيبته القبلية تعطي لرئيس الدولة نفس دور شيخ القبيلة ، إذ يرى نفسه ويراه اتباعه بأنه الأحق والأجدر والأقوى بممارسة شؤون السياسة والدولة ، بدون أي اهتمام بالتقييد بالقانون ، وقد تجسد هذا خلال حكم القذافي ( 1969 - 2011 )، بعد أقل من عقدين من نموذج الحكم التقليدي للملك ادريس السنوسي(1951-1969) (الكوت، 2018، ص 100) . وهذا بدوره أثر سلبا على مسألة بناء الدولة في ليبيا التي تحتاج الى الولاء القائم على المواطنة والوحدة الوطنية. " فظاهرة التعدد القبلي كرسست عوامل التخلف الاجتماعي بالمقاييس الحديثة، وخضوع المواطنة فيها الى نظام





لا يتوافق مع متطلبات العصر " (خليف، 2014، ص 64) . فالدولة الحديثة تحتاج الى دستور ينظم العلاقات السياسية ويجسد المواطنة من خلال الحقوق والواجبات .

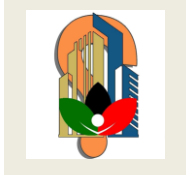
لم يعرف المجتمع الليبي الحياة السياسية الديمقراطية بسبب طبيعة النظام السياسي الشمولي في عهد حكم القذافي ، فلا وجود لدستور ولا برلمان منتخب ولا مؤسسات سياسية حقيقية و لا أحزاب سياسية ولا مؤسسات المجتمع المدني ولا وسائل إعلام حرة مستقلة ، هذه البنى السياسية والاجتماعية اصطدمت في عملية تكوينها بالبنى التقليدية بسبب غياب الدولة والحياة السياسية وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع الليبي (رملی، 2014، ص 140) . فالمجتمع الليبي ببنائه التقليدي (القبلي) قد يكون عائق أمام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية ، وقد يكون سبب في إنتاج نظام دكتاتوري جديد .

فالأزمة السياسية والأمنية والمجتمعية التي تعيشها ليبيا اليوم ليست بسبب انهيار النظام السياسي للقذافي فحسب ، وإنما يعود الى غياب قيام مشروع وطني لبناء دولة عصرية وحديثة يحكمها الدستور والمؤسسات والمواطنة والتوافق الشامل منذ عقود من عهد النظام الملكي والنظامي الشمولي للقذافي ، وغياب هذا المشروع الوطني غابت معه أسس دولة حديثة تمثل كل أبناء المجتمع الليبي (خليف، 2014، ص 62) . يضاف الى هذه النقطة أن جميع الازمات الاخرى التي تم دراستها في هذه البحث تمثل ايضا عائق لعملية بناء الدولة واستقرارها وسيادتها.

### 3.5. أزمة التوزيع والتغلغل

برزت خلال المرحلة الانتقالية الراهنة مظاهر فقدان السلطات الانتقالية قدرتها وفعاليتها امام ظهور نفوذ القوى الغير رسمية ومنازعتها لسلطات الإدارات الانتقالية المشكلة سواء مجلس انتقالي او حكومة مؤقتة او ادارات عسكرية او محلية كالمدن والمناطق والقبائل ، فقد بدا عمل هذا القوى تحت مبررات غياب التنمية والتمهيش والمحاصصة على الوزارات والإدارات العامة ، ثم استخدام القوة والتهديد لتحقيق المطالب والسيطرة على المرافق والمؤسسات العامة (والي، 2017، ص 188). فغياب السلطة المركزية التي تفرض سيادتها باستخدامها للعنف المشروع ، جعل العديد من المناطق والقبائل تطالب بحقوقها ومشاريعها الاقليمية والمحاصصة وتتحدى السلطات الرسمية ، مثل حالة برقة وابتزازها بقتل الموائى النفطية ، إضافة الى بروز النزعات القبلية والجهوية والعرقية مثل حالة التبو والامازيغ والطوارق (عمر، 2014، ص 10). كذلك عجز السلطات الانتقالية عن السيطرة على الحدود مما كان سببا في تكون شبكات إجرامية وتكون الجماعات المتطرفة في سرت ودرنة ، وانهيار قوات الشرطة والكتائب الامنية في حرب الثورة 2011 حلت محلها جماعات مسلحة متنوعة في تكوينها واهدافها فرضت سيطرتها وازعفت سيطرة الدولة (كلاخ، 2014، ص ص 82-83). وبرزت مظاهر عجز الحكومات المتعاقبة خلال المراحل الانتقالية انها عن الحكم وفرض سيادتها ، وضعف السلطات التشريعية في ان تكون حاسمة في رسم سياسة تخدم المصلحة الوطنية وتقدم حلول لمختلف الاشكاليات القائمة كانتشار السلاح والخدمات وغيرها ، وفشلها في بناء مؤسسة عسكرية قوية ومنظمة تكون لها مقدرة في فرض سيادتها والتغلغل بفرضت سيطرتها على كافة المناطق وحدود الدولة (المغربي، بناء الدولة والتعايش السلمي والمجتمعي في ليبيا، 2016). واما في ماهو متعلق بأزمة التوزيع فقد استمرت السلطات الحاكمة خلال المرحلة الانتقالية





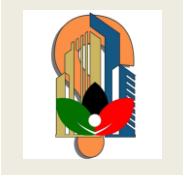
الراهنة في ممارسة السياسات الريعية التي مارسها القذافي ، تم استخدام الموارد النفطية في تكوين التحالفات والمجموعات المسلحة التي استغلت ضعف السلطات في الاستئثار بموارد النفط ، وانتشار الفساد بشكل غير مسبوق ، وانخفاض اسعار النفط منذ 2014 وانعكاساته في تدني مستوى دخل الدولة بشكل كبير اثر على عملية ادائها التوزيعي وخلق أزمة توزيعية اترث على النشاط الاقتصادي وزادت من معاناة المواطن الليبي (المغربي، بناء الدولة والتعايش السلمي والمجتمعي في ليبيا، 2016) . والذي انعكس سابقا وحاليا على غياب التنمية الحقيقية بمختلف أنواعها على المستوى المحلي والوطني .

### 3.6. أزمة التنظيم السياسي والدستوري .

بدأت هذه الأزمة في الظهور بمجرد تشكل السلطات الانتقالية ، فوُجعت في اشكالية التوفيق بين الشرعية الثورية المستمرة وشرعية الانتخاب والاطر القانونية ، إضافة إلى انعدام الاستقرار في هيكليّة البناء المؤسسي ، وتفكك السلطة المركزية ، وتأزم الصراع السياسي الذي اتخذ شكلا مسلحا وشكل عائقا للعملية الانتقالية السلمية اثر على مخرجاتها من البناء الدستوري المؤقت والمؤسسات الانتقالية المنبثقة عنه ، واليات تشكيلها وهياكلها وصلاحياتها ، والعملية السياسية بشكل عام ، مما أدى الى تعثر المرحلة الانتقالية الثانية ( فترة المؤتمر الوطني ) والدخول في مرحلة انتقالية ثالثة بانتخاب البرلمان ، وبروز الانقسام السياسي وغياب التوافق بين الاطراف السياسية المؤثرة ، ووجود سلطتين تتنازعات الشرعية ( المؤتمر الوطني والبرلمان ) (والي، 2017، ص ص 159 - 160) ، وتدخلت الامم المتحدة ، وتم صياغة اتفاق الصخيرات بالتوافق على تشكيل ثلاث هيئات : المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأهلي للدولة ، مما زاد الامر تعميقا للازمة السياسية فالشرق تديره حكومة مستقلة وهي الحومة المؤقتة ، والغرب تديره حكومة الوفاق ، وبرلمان مقره طبرق ، ومجلس الدولة في طرابلس (ساحلي، 2019، ص ص 21 - 22)، فتعقدت الازمة السياسية وسيطرت عليها الملامح التالية (البرعصي، 2015، ص ص 4-5) :

1. وجود برلمانين وحكومتين .
  2. الاتجاه نحو الحسم العسكري ، وتزايد الانفلات العسكري في العديد من المناطق .
  3. الاستقطاب السياسي الحاد والانقسام الجغرافي .
  4. تأسيس مؤسسات مناظرة ومجالس إدارة جديدة تتنازع الصلاحيات والاختصاصات مع المؤسسات القائمة .
  5. التسبب المالي والإداري بالمؤسسات الليبية .
  6. تردي الخدمات المحلية وتعطل العديد من المصالح .
- فتعطل وضع دستور دائم للبلاد يمثل جميع مكونات المجتمع الليبي ، وتعطل بناء المؤسسات السياسية على المستوى الوطني ، أدى الى تعدد المراحل الانتقالية وحدة الصراع السياسي والمسلح ، وعرقلة عملية إعادة بناء الدولة وبناء المؤسسات السياسية.





#### 4. واقع ومعوقات الحكم الرشيد في ليبيا .

ان الظروف السياسية الراهنة ، والواقع السياسي المعقد الذي فشلت فيه النخب السياسية أن تصل الى وضع أسس بناء الدولة بعد شبه انهيارها من عام 2011 م وحتى الان ، نعتقد انه توجد الصعوبة في الحديث عن الحكم الرشيد في ليبيا وهي لازال تعيش مراحل انتقالية متتالية في اغلب ملامحها الصراع المسلح والتناقضات الاجتماعية والانقسامات السياسية .

أن إدارة المرحلة الانتقالية الراهنة ومسألة إعادة بناء الدولة على أسس سياسية سليمة تحترم فيها إرادة الشعب الليبي هي من تحدد مدى النجاح في وضع أسس الحكم الرشيد أو أن تكون هذه الأسس هي أسس حكم دكتاتوري جديد .

فتدهور الاوضاع بالصورة التي هي عليها الان ، وفشل القيادات السياسية والمؤسسات القائمة في تحقيق الاستقرار السياسي والامن ، و تحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين وانتشار الفساد ، والاستياء من العملية السياسية الفاشلة ، قاد إلى تراجع التأييد للخيار الديمقراطي عند الكثير من الليبيين ، وتكون موقف سياسي سلبي أن الديمقراطية لا تصلح لهم ، وأن الخيار الافضل والاصح هو الخيار الجبري القائم على استخدام القوة (المركز الليبي للبحوث والتنمية، 2014/4/13، ص 1). حيث تمثل إرادة المجتمع الليبي وموقفه من شكل وطبيعة النظام السياسي عامل حاسم وفاعل في بناء الحكم الرشيد.

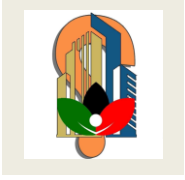
فقد أشار تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015 ، إلى ملامح الاداء الحكومي في ليبيا التي وصفها بأنها تتسم بمظاهر الانحراف عن الحكم الرشيد، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية (المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، 2016، ص ص 1 - 5):

- أ- التفكك الإداري وغياب ركائز إدارة شؤون الدولة من أهمها عدم وضع وزير دفاع يتولى تسيير شؤون الوزارة ويضع خطط لأهم اولويات المرحلة وهي بناء جيش وطني حقيقي ولاءه لله ثم للوطن .
- ب- ضعف الحرص على المال العام والتقصير في أداء المهام .
- ت- مخالفة التشريعات والنظم المالية .
- ث- ضعف نظم الرقابة الداخلية .

فواقع الحياة السياسية الليبية الراهن يشير إلى غياب شبه تام لأسس الحكم الرشيد التي اشرنا إليها سابقا . وتنتضح أبرز نقاط الفشل في تطبيق الحوكمة في ليبيا فيما يلي (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، ص 15) :

- أ- عدم القدرة على التحكم في الحيز الجغرافي الذي من المفترض أن تديره السلطة فاعل ومسؤول ، وهذا يعطي دلالات على عمق أزمة التغلغل في ليبيا .
- ب- العجز في توفير السلع والخدمات العامة .
- ت- الإخفاق في تعزيز اللامركزية بما يضمن نمو وتطور التنمية المكانية .
- ث- انفراد شخص أو مجموعة قليلة بالسلطة وعزل مكونات فاعلة ومعينة عن المشاركة في القرار .

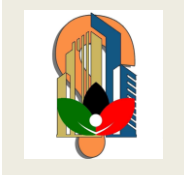




- ج- عدم الاستجابة لمطالب قطاع كبير من الفقراء والنساء والأطفال والمكونات الإثنية .
- ح- ضعف التوعية والتدريب على متطلبات تطبيق الحوكمة .
- خ- نقشي الفساد والإداري في مختلف المؤسسات والشركات العامة والإخفاق في الحد منه أو تخفيف أثره التي تشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد الوطني .
- د- الفشل في القضاء على البيروقراطية والروتين الإداري والعجز عن تطوير سبل الإدارة في المؤسسات المالية والخدمية .
- أشارت هذه النقاط الى ملامح الفشل في تطبيق الحكم الرشيد ، وتشير مضامين هذه النقاط الى عمق أزمات التنمية السياسية في ليبيا ، فجميعها لها ارتباط بالأزمات التي تم الإشارة إليها سابقا .
- وأشار تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات إلى مجموعة من التحديات التي تواجه تطبيق الحكم الرشيد في ليبيا وهي (المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، 2016، ص 15) :
- أ- تشكل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني العائق الرئيس أمام عملية تطبيق الحكم الرشيد في الإدارة الليبية .
- ب- ضعف تأهيل الكادر الحكومي يشكل عامل مباشر في عرقلة جهود تطبيق الحوكمة في الإدارة الليبية ، ولأن حجم الكادر كبير فإن الاستغناء عنه محفوف بالمخاطر وتأهيله مكلف ولا يتوقع منه نتائج مرضية .
- ت- تأثير العامل القبلي ومحاولة تكريسه كمحرك أساسي ضمن فعاليات الاداء السياسي والإداري .
- ث- انكسار هيبة الدولة وانحسار مظاهر الالتزام بمبادئ المواطنة واحترام حقوق الآخرين .
- ج- غياب روح المنافسة لدى المواطنين وهيمنة إستجداء الحكومة والاعتماد عليها في الحصول على هبات تحت مسميات مختلفة ودون بذل أي جهد .
- ح- نقشي الفساد ، وطغيان البيروقراطية والروتين الإداري لدرجة كبيرة تجعل عملية الانتقال الى الحكم الرشيد عملية ضخمة ومركزة ومدعومة من الحكومة لضمان نجاحها .
- خ- غياب الدور الرقابي على أداء المؤسسات وضعف المؤسسات الرقابية المالية والإدارية .
- د- ضعف البنية التحتية المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات وتدني معدلات اعتماد النظم المحوسبة المساندة للأعمال الإدارية والمحاسبية في المؤسسات .
- ومن خلال ما أشرنا إليه في السابق عن الحكم الرشيد في ليبيا من حيث مظاهر الفشل والمعوقات والتحديات ، يتأكد عمق أزمات التنمية السياسية ، فهذه النقاط تشير إلى غياب مقومات التنمية السياسية وغياب مقومات الحكم الرشيد والتي اشرنا إليها سابقا من الناحية النظرية ، وهذا يعطي دلالات على العلاقة الترابطية بين التنمية السياسية والحكم الرشيد ، فعندما تكون هناك تنمية سياسية يكون هناك أسس لحكم رشيد ، وفي الأوضاع التي تكون فيها أزمات التنمية السياسية متجذرة من الصعب أن يكون هناك وجود نظام سياسي قائم على أسس الحكم الرشيد .







## الخاتمة

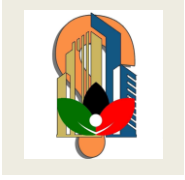
الواقع الراهن في ليبيا هو انعكاس لمجموعة من الازمات التنموية السياسية المتداخلة والمتشابكة مع بعضها ، فعدم الاتفاق على اسس الشرعية السياسية من خلال عقد اجتماعي يمثل جميع الليبيين يعتبر أول الازمات التي تواجه المجتمع الليبي ، وغياب هوية وطنية جامعة تتجاوز الانتماءات التقليدية الضيقة وترسخ مبدأ المواطنة ، وتدني مستوى المشاركة السياسية للمجتمع الليبي بشكل فاعل ومؤثر في الحياة السياسية كان سببا في تهميشه وعدم الالتفات الى مطالبه المختلفة من طرف النخب السياسية الفاقدة للعديد من خصائص الكفاءة والخبرة السياسية ما كان سببا في تقاوم الازمة السياسية و تعدد المراحل الانتقالية التي تديرها سلطات تعاني من عدم قدرتها احكام السيطرة على اقليم الدولة ، وفرض سيادتها الداخلية والخارجية، وانتشار الفساد السياسي والمالي والاداري وغياب العدالة في توزيع الثروة وهدار المال العام ، وتنوع وازدياد مستوى حرمان المواطن الليبي . اضافة إلى تفكك السلطة المركزية بعد عام 2011 م ، وغياب وجود مؤسسات حقيقية خلال فترة حكم القذافي ، يضع من ضمن الاولويات الرئيسية للمرحلة الانتقالية عملية بناء مؤسسات الدولة الدستورية و السياسية والخدمية على أسس صحيحة للخروج من حالة الفوضى والصراع المسلح ، كخطوة أولى لحلحلة الازمات والاشكاليات التي تواجه عملية بناء دولة ليبية قائم على أسس الحكم الرشيد.

فجملة هذه الازمات الراهنة اترث سلبا على عملية إعادة بناء الدولة وعملية بناء الحكم الرشيد في ليبيا ، ومثلت مظاهر للانحراف عن تطبيقه ، وترسيخ مقوماته . فمع وجود هذه الازمات يصعب أن يكون هناك نظاما سياسيا متسما بالحكم الرشيد واحترام المبادئ الديمقراطية .

## النتائج :

1. يوجه المجتمع الليبي بشكل عام مجموع من الازمات تعرف بأزمات التنمية السياسية وهي أزمة بناء الامة وأزمة بناء الدولة وازمة الشرعية السياسية وأزمة المشاركة السياسية وأزمة التوزيع والتغلغل ، وأزمة التنظيم السياسي والدستوري .
2. التنازع بين أطراف العملية السياسية في ليبيا على الشرعية السياسية ، وغياب أسس وجودها من الناحية الدستورية ، وغيابها من ناحية مستوى الثقة والرضا من طرف المجتمع الليبي في كفاءة وانجاز النخب السياسية التي تفود المرحلة الانتقالية .
3. غياب الهوية الوطنية الجامعة بين مختلف مكونات المجتمع الليبي بسبب التجاذبات القبلية والمناطقية والجهوية ، وتأثيرها السلبي على الثقافة السياسية .
4. انعدام الاسس والاليات والقنوات التي تنظم المشاركة السياسية الفاعلة لكل مكونات المجتمع الليبي .
5. فشل النخب السياسية الليبية في أن تكون في مستوى متطلبات المرحلة السياسية من حيث الخبرة والاداء والمسئولية الوطنية .
6. تعدد التحديات والازمات التي تعيق عملية إعادة بناء الدولة ، المتمثلة خطوتها الاولى في إعادة احتكار استخدام العنف الشرعي وفرض السيادة الداخلية والخارجية.
7. ضعف السلطات الانتقالية وعدم قدرتها على فرض السيادة ، وتحقيق التوزيع العادل للموارد الوطنية على المجتمع الليبي .
8. الفشل في وضع الأسس الدستورية وإعادة بناء المؤسسات السياسية الدائمة ، والاستمرار في حالة عدم الاستقرار في هيكلية البناء المؤسسي .





9. غياب مقومات التنمية السياسية في ليبيا المتمثلة في المشاركة السياسية الفاعلة لمختلف مكونات المجتمع الليبي ، وثقافة التداول السلمي على السلطة ، وبناء المؤسسات واحترام حقوق المواطن الليبي .
10. يشير الواقع السياسي الراهن في ليبيا إلى غياب المقومات التي يتأسس عليها الحكم الرشيد ، و إلى مظاهر الانحراف عن المعايير المطلوبة لتطبيقه ، والمتمثلة في حكم القانون، والشفافية ، والمسؤولية، والتوافق ، والمساواة ، والمحاسبة والمسالة، ووجود الرؤية واضحة للمستقبل.
11. تعتبر ازمان التنمية السياسية هي المعوقات الرئيسية لعملية بناء وتطبيق الحكم الرشيد في ليبيا.

#### التوصيات :

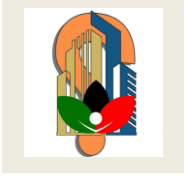
1. ضرورة وجود إرادة سياسية لدى جميع أطراف العملية السياسية تؤمن بالحوار الوطني الشامل على أسس تخدم المصلحة الوطنية العليا للمجتمع الليبي .
2. نيل العنف بمختلف أنواعه ، ونيل سياسة الإقصاء للأخر ، ورفض التدخلات الخارجية ، والايمان بالحوار السياسي كوسيلة سلمية لحل الأزمة الليبية الراهنة .
3. وضع أسس مشروع وطني يرتكز على بناء الهوية الوطنية الجامعة لكل الليبيين ، ترسخ قيم المواطنة ، وتفكك التعصب للولاءات التقليدية بمختلف أنواعها ، وذلك من خلال بناء دستور يمثل طموحات وتطلعات كل مكونات المجتمع الليبي .
4. المشاركة السياسية الفاعلة لكل مكونات المجتمع الليبي للضغط على كل أطراف العملية السياسية لحلحلة الأزمة السياسية الراهنة ، ووضع أسس بناء الدولة الليبية الجديدة .
5. الابتعاد عن الخلافات والتجاذبات السياسية الداخلية والخارجية ، والاتفاق على ما يخدم المصلحة الوطنية العليا للمجتمع الليبي ، بتحقيق القيم والمبادئ التي ترسخ العدالة والحرية والقانون والتنمية .
6. يصعب تطبيق الحكم الرشيد في ليبيا من دون حل أزمان التنمية السياسية المختلفة التي أشرنا إليها في البحث .

#### قائمة المراجع

##### اولا : الكتب

- احمد وهبان. (2000). التخلف وغايات التنمية السياسية. الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر.
- احمد اداسر. (لا يوجد). التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. كلية الحقوق المحمدية .
- أمين علي دبور. (2002/2001). دراسات في التنمية السياسية. غزة: جامعة غزة.
- بيرتر اند بادي. (2001). التنمية السياسية. ط 1. (محمد نوري المهدي، المترجمون) طرابلس: نالة للطباعة والنشر.
- نبيل البابلي. (2018). الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير والمتطلبات. المعهد المصري للدراسات.
- ريتشارد هيجوت. (2001). نظرية التنمية السياسية (المجلد 1). (حمدي عبدالرحمن ،محمد عبدالحميد،





(المترجمون) الاردن: المركز العالمي للدراسات السياسية.

صادق حجال . ( 2019 ) . ليبيا وإشكالية بناء الدولة - الأمة 1951 - 2017 م . عمان : مركز الكتاب الأكاديمي .

عاطف أحمد فؤاد. (1995). علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .  
غازي فيصل حسين. (2014). التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث (المجلد د ط). عمان: دار الولاية للنشر والتوزيع.

غانم السيد عبدالمطلب. (1981). دراسة في التنمية السياسية. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق .

#### ثانيا : الرسائل الجامعية

وليد خلاف. (2009/2010). دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي. مذكرة ماجستير. الجزائر: جامعة قسنطينة .

محمد أمين جيلالي. (2014/2013). مشكلة بناء الدولة دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسية المقارنة. رسالة ماجستير. تلمسان : جامعة أوبكر بلقايد / كلية الحقوق والعلوم السياسية .

عمرو عبدالكريم سداوي. (1998). التعددية السياسية في الجزائر 1989 - 1991. رسالة ماجستير . القاهرة: جامعة القاهرة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

طه محمد والي. (08 يناير، 2017). أزمات بناء الدولة القطرية ما بعد الثورات العربية ( 2010 : 2015 )

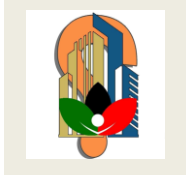
ليبيا : دراسة حالة. الاردن/عمان: جامعة العلوم الاسلامية العالمية /كلية الدراسات العليا : قسم العلوم الإنسانية  
تيتيلة حيزية. (2017/2016). دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية السياسية دراسة حالة المملكة المغربية  
2010-2016. رسالة ماجستير. بسكرة: جامعة محمد خيضر / كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية .

ابراهيم فريد. (2014). الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

#### ثالثا : الدوريات

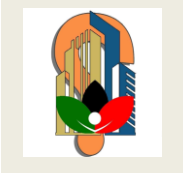
بشره وعلي محمد أمين. (2014). آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي " دراسة تحليلية مقارنة". العراق: جامعة السليمانية.





- البشير علي الكوت. (جانفي، 2018). الدور السياسي للقبيلة في ليبيا. مجلة العلوم القانونية والسياسية. حسن كريم. (نوفمبر، 2004). مفهوم الحكم الصالح. المستقبل العربي.
- خيري عمر. (2014). ليبيا : أزمة مايو - يونيو 2014 ومستقبل الديمقراطية. مجلة رؤية تركية.
- ستار شرهان الزهيري. (2010). الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة والديمقراطية واقتصاد السوق. مجلة كلية التربية.
- شريفة كلاع. (فيفري، 2014). التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي حالة ليبيا. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية.
- عائشة عياش. (2007). إشكالية التنمية السياسية في دول المغرب العربي : تونس نموذجا (المجلد 1). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- عبدالحق زغدار و فهم رملي. (جانفي، 2014). ثورة شباب ليبيا 17 فيفري 2011 : دراسة في أسبابها حيثياتها ومستقبلها. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.
- عبدالله نقرش. (2005). إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي: مقارنة نظرية. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية(المجلد 32 ، العدد 3 ).
- عبدالوهاب بن خليف. (01 06، 2014). أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية.
- مبروك ساحلي. (2019). تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا. مجلة دراسات شرق أوسطية.
- محمد شطب المجمع. (2009). النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية.
- محمد عبدالحفيظ الشيخ. (كانون الأول، 2018). دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011. مجلة إتجاهات سياسية.
- محمد مصباح الجندي و أحمد عمر مهلهل. (يونيو، 2018). المواطنة ودرها في تحقيق السلم الاجتماعي (ليبيا أنموذجا). مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية.





#### رابعاً : التقارير

- عوض البرعصي. (2015). الانقسام السياسي في وتداعياته على مؤسسات الدولة. طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجية .
- بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا. (2012). تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا. المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات. (2016). الأداء الحكومي الليبي ومجى انحرافه عن تطبيق الحكم الرشيد. طرابلس.
- المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات. (2016). تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية. طرابلس .
- تقرير الشرق الأوسط رقم 107. (6 يونيو 2011). الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا.
- المركز الليبي للبحوث والتنمية. (2014/4/13). ليبيا : أبعاد الأزمة وخيارات التعامل مع التحديات الراهنة والمتوقعة. تقدير موقف ، طرابلس .
- شبكة المعلومات الدولية " الانترنت"
- زاهي بشير المغيربي. (27 مايو، 2016). بناء الدولة والتعايش السياسي والمجتمعي في ليبيا. تاريخ الاسترداد 06 19، 2019، من اخبار ليبيا: [www.libyaakhbar.com](http://www.libyaakhbar.com)

#### Extracted:

The research deals with the study of the impact of political development crises on good governance, through its study and definition of theory, where the concept of political development and the underlying elements on which it is based, in addition to the factors affecting it, as well as the concept of good governance and the most important The study also addressed the most important political and developmental crises in Libya, the current situation gives the features of the fragile failed state that suffers from the near absence of institutions and the absence of sovereignty, and suffers multiple political crises such as the crisis of legitimacy, and the crisis of participation The crisis of identity, the crisis of state-building, the crisis of distribution and penetration, and the crisis of political and constitutional organization, the totality of these crises explains the deviations in the application of the foundations of good governance in Libya, and is a major obstacle to building a political system based on democratic foundations

